# الخاتمة

تناولنا في موضوع البحث حقوق المساهم غير المالية في شركة المساهمة في القانون المصري والقوانين المقارنة، وذلك من خلال عرض حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة حيث يمكن اعتبار كل اختصاص من الاختصاصات المقررة للجمعية العامة هو حق لكل مساهم يستطيع الإسهام فيه وذلك لدوره البارز فيها، فهو عضو فيها يستطيع المشاركة في طلب إنعقادها والمشاركة في إعداد جدول أعمالها أو طلب إدراج الموضوعات التي يريدها والحضور في هذه الجمعيات والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات عن طريق المناقشة الحرة والتصويت على القرارات.

ويكون للمساهم حق إدارة الشركة وتسيير أعمالها عن قرب من خلال الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة عند استيفائه لشروط العضوية المطلوبة، ويستحق بذلك جميع الحقوق المقررة لأعضاء مجلس الإدارة وله جميع السلطات الممنوحة لهم.

وعلى الرغم أن لمجلس الإدارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرض الشركة، إلا أن ذلك لا يعني أن مجلس الإدارة له الحرية الكاملة في ممارسته لتلك السلطات بل هنالك قيود وضوابط يجب على المجلس مراعاتها عند قيامه بممارسة سلطاته. بالإضافة إلى قيامنا بالبحث في حقوق المساهم في الإشراف على أعمال الشركة، حيث أن للمساهم حق الإشراف على جميع أمور الشركة والاطلاع على ما يجري داخل أروقتها وذلك من خلال الرقابة السابقة على أعمال وقرارات الشركة عن طريق حق مراقبة حسابات الشركة بالاستعانة بمراقب الحسابات، وحق الاطلاع على سجلات ووثائق الشركة وأيضاً من خلال الرقابة اللاحقة على هذه الأعمال والقرارات عن طريق حق طلب التفتيش على الشركة وذلك لأحكام الرقابة على الشركة ولإشعار أعضاء مجلس الإدارة بأن هنالك من يتابع تصرفاتهم كما يحق للمساهم الاعتراض على القرارات المخالفة التي تتخذها الجمعية العامة وطلب إبطالها، ويجوز لكل مساهم أصابه ضرر من قرار الأغلبية أو مجلس الإدارة مباشرة دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة سواءً بصفته الفردية أو بوصفه شريكاً في الشركة.

## النتائج:

من خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

١- يترتب على إهمال ممارسة المساهم لحقوقه غير المالية في شركة المساهمة، إهدار الحماية المقررة له بالقانون وإهدار حماية الحقوق المالية فيها.

٢- إن المساهم له دور كبير في إدارة الشركة وتسيير أمورها واتخاذ القرارات بشأنها وذلك من خلال عضويته في الجمعية العامة أو حقه في عضوية مجلس الإدارة، أو من خلال الإشراف على أعمال الشركة الدورية والرقابة عليها، وحقه في الاعتراض على قرارات الجمعية المخالفة وطلب إبطالها وحقه في رفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة.

٣- إن حقوق المساهم في إدارة الشركة ورقابتها تترجم في الواقع بالحق في حضور الجمعية العامة والتصويت على قراراتها، ونظراً لأهمية هذه الحقوق أجاز المشرع التوكيل فيها ضمن شروط معينة.

٤- إن الواقع العملي يبين ضعف استعمال المساهمين لحقوقهم غير المالية وعدم وعيهم لأهميتها، فلا نجد أغلبية المساهمين على علم يقيني بالتمييز بين اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية، ولا نجدهم ملمين بمعرفة كافة حقوقهم في الاطلاع على سجلات الشركة ومستنداتها أو محاضر جميعاتها، وذلك كله لعدم وجود نية استثمار حقيقية راسخة في أذهان المساهمين تقودهم إلى ممارسة أدوارهم بإيجابية عند حضور الجمعية العامة، فالمساهمون لا يحضرون اجتماعات الجمعية العامة بصفتهم مستثمرين أو مساهمين عليهم واجب القيام بالدور الرقابي والإشرافي على الشركة بل بصفتهم تجاراً فقط عليهم أخذ الأرباح دون النظر إلى مراقبة كيفية تكوين تلك الأرباح.

٥- إن غياب المساهمين عن حضور اجتماعات الجمعية العامة وعدم توافر الخبرة والعلم الكافي لدى أغلب المساهمين حتى يتمكنوا من ممارسة دورهم الرقابي أدى ذلك في نهاية المطاف إلى ضعف الدور الذي تؤديه الجمعية العامة أمام مجلس الإدارة الذي أصبح يمثل الإدارة الفعلية في الشركة.

٦- إن تزايد أعداد المساهمين خلق نوعاً من التشتت وعدم التنسيق فيما بين المساهمين لتكوين النسبة المطلوبة لممارسة المساهم لبعض حقوقه الإدارية كحق طلب انعقاد الجمعية العامة، وحق طلب إدراج الموضوعات، وحق طلب التفتيش على الشركة، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى أضعاف الدور الرقابي للمساهمين.

٧- يتمتع مجلس الإدارة بكل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها، وفي الوقت نفسه تقرر مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة نفسها والمساهمين والغير أيضاً إذا ما أساء هذا المجلس استعمال سلطاته أو أخطأ في إدارة الشركة.

٨- نظراً لأهمية شركات المساهمة وتأثيرها البالغ في اقتصاديات الدول يجب أن تتوافر عدة شروط فيمن يعين عضواً في مجلس الإدارة وذلك لضمان الإدارة الحسنة لتلك الشركات.

٩- حظر المشرع إنابة المساهم لعضو مجلس الإدارة، قاصداً بذلك تفادي سيطرة المجلس على الجمعية العامة لتكوين أغلبية تكسب قراراته الصفة الشرعية.

١٠- لكي يقوم المساهم بمباشرة حقه في الرقابة لابد من إعلامه ببعض المسائل التي تتعلق بنشاط الشركة أو مجلس إدارتها وما سيتم مناقشته بواسطة الجمعية العامة للمساهمين بالإضافة إلى حقه في الاطلاع على كافة المستندات والوثائق كسبيل لقيامه بالرقابة الجادة الفاعلة.

# المراجـــع

**أولاً: المراجع العامة:**


١- **أبو زيد رضوان**، الشركات التجارية في القانون المصري المقارن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢- **أحمد محمد محرز**، الشركات التجارية، القواعد العامة للشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣- **أسامة نائل المحيسن**، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة، عمـــان، ٢٠٠٨.

٤- **أكرم ياملكي**، الوجيز في شرح القانون التجاري، الأهلية للطباعـــة والنـــشر، بغـــداد، ١٩٦٨.

٥- **السيد محمد اليماني**، القانون التجاري، ١٩٨٥.

٦- **إلياس ناصيف**، الكامل في قانون التجـــارة، الجـــزء الثـــاني، الـــشركات التجاريـــة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢.

٧- **أميرة صدقي**، النظام القانوني لشراء الشركة للسهم من جانب الشركة المصدرة لهـــا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٨- **ثروت عبد الرحيم**، شرح القانون التجاري المصري الجديد، دار النهـــضة العربيـــة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩- **حسام عيسى**، الشركات التجارية، ١٩٩٧.

١٠- **حسين الماحي**، الشركات التجارية، الطبعة الثالثة، دار النهـــضة العربيـــة، القـــاهرة، ٢٠٠٣.

١١- **حسين فتحي**، تعاملات المطلعين على أسرار الشركة، دار النهضة العربية، القـــاهرة، ١٩٩٦.

١٢- **حسين فتحي**، التنظيم القانوني لإسترداد الشركة لأســـهمها، دار النهـــضة العربيـــة، القاهرة، ١٩٩٦.

١٣- **خالد أمين عبدالله**، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل، عمـــان، ٢٠٠١.

١٤- **خالد الشاوي**، شرح قانون الشركات التجارية، بغداد، ١٩٦٨.

١٥- **رجب عبد الحكيم سليم**، المرجع في الشركات والبنوك شرح أحكام قانون الـــشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ طبقاً لأحدث التعديلات ولائحته التنفيذيـــة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٦- **سميحة القليوبي**، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٧- **صفوت بهنساوي**، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٨- **عاشور عبد الجواد عبد الحميد**، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

١٩- **عاطف محمد الفقي**، الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٠- **عباس مصطفى المصري**، تنظيم الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٢١- **عزيز العكيلي**، شرح القانون التجاري، الشركات التجارية، الجزء الرابع، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٨.

٢٢- **علي الزيني**، أصول القانون التجاري، الجزء الأول، المجلد الثاني، عقود الرهن والعمولة والشركات، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٤٥.

٢٣- **علي حسن يونس**، الوسيط في الشركات التجارية، دار الفكر العربي، ١٩٦٠.

٢٤- **علي حسن يونس**، الشركات التجارية، شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وشركات ذات المسؤولية المحدودة، مطبعة أبناء وهبه حسان، القاهرة، ١٩٩١.

٢٥- **علي سيد قاسم**، قانون الأعمال، الجزء الثاني، التنظيم القانوني للمشروع التجاري الجماعي الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٦- **فايز نعيم رضوان**، الشركات التجارية، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٤.

٢٧- **فوزي محمد سامي**، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع، دار الثقافة، عمان، سنة ١٩٩٦.

٢٨- **محسن شفيق**، الوسيط في القانون التجاري، الجزء الأول، دار النشر للثقافة، الإسكندرية، ١٩٥١.

٢٩- **محمد بهجت عبد الله قايد**، الشركات التجارية، النظرية العامة للشركة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

٣٠- **محمد تنوير الرافعي**، صغار المستثمرين ودور هيئة سوق المال في حمايتهم مقارنة بأسواق المال الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣١- **محمد حسن الجبر**، القانون التجاري الطبعة الرابعة، ١٩٩٦.

٣٢- **محمد خالد ياسين الياسين**، النظام القانوني لحوكمة شركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٣٣- **محمد شوقي شاهين**، الشركات المشتركة طبيعتها وأحكامها في القانون المصري والمقارن، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٤- **محمد علي سويلم**، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

٣٥- **محمد فريد العريني**، الشركات التجارية، المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٣٦- **محمد محمود بابلي**، الشركات التجارية، الموسوعة العملية للوسائل التعليمية، ١٩٧٨.

٣٧- **محمد مصطفى سليمان**، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين، الدار الجامعية للمطبوعات، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٣٨- **محمود سمير الشرقاوي**، الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

٣٩- **محمود الكيلاني**، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الخامس، الشركات التجارية، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩.

٤٠- **محمود مختار أحمد بريري**، المعاملات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٤١- **مصطفى رضوان**، مدونة الفقه والقضاء في القانون التجاري، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٧٢.

٤٢- **مصطفى كمال طه**، القانون التجاري اللبناني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

٤٣- **مصطفى كمال طه**، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٤٤- **مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق**، أصول القانون التجاري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٤٥- **نادية محمد معوض**، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٤٦- **هاني دويدار**، القانون التجاري، التنظيم القانوني للتجارة، الملكية التجارية والصناعية والشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.

٤٧- **هاني صلاح سري الدين**، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهر، ٢٠٠٠.

٤٨- **هاني صلاح سري الدين**، محاضرات في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

**ثانياً: المراجع الخاصة:**

١- **أبو زيد رضوان**، شركات المساهمة والقطاع العام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

٢- **أحمد بركات مصطفى**، حماية أقلية المساهمين في شركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣- **إدوار عيد**، الشركات التجارية (شركات المساهمة)، مطبعة النجوى، بيروت، ١٩٧٠.

٤- **السيد محمد اليماني**، حماية حقوق مساهمي الأقلية في الشركة التابعة للشركة القابضة، القاهرة، ١٩٨٦.

٥- **الياس ناصيف**، موسوعة الشركات التجارية، الجزء العاشر، الشركة المغفلة مجلس الإدارة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.

٦- **الياس ناصيف**، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الثاني عشر الجمعيات العمومية للمساهمين (الشركة المغفلة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

٧- **حمد الله محمد حمد الله**، مراقب الحسابات، جامعة أسيوط، كلية الحقوق، ١٩٩١.

٨- **رحاب محمود داخلي علي**، الجمعيات العمومية ودورها في إدارة شركات المساهمة في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٩- **رضا السيد عبد الحميد**، وقف وبطلان قرارات الجمعية العامة في شركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠- **صادق محمد الجبران**، مجلس إدارة شركة المساهمة، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦.

١١- **صالح عوض العقلا البلوي**، الرقابة على أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

١٢- **صلاح أمين أبو طالب**، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة، ١٩٩٩.

١٣- **طعمة الشمري**، مجلس إدارة شركة المساهمة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٨٥.

١٤- **عبد الرحمن السيد قرمان**، مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن ديون الشركة المفلسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٥- **علي سيد قاسم**، مراقب الحسابات، دراسة قانونية مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١.

١٦- **عماد محمد أمين السيد رمضان**، حماية المساهم في شركة المساهمة، دارسة مقارنة، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٧- **فؤاد سعدون عبد الله**، إدارة الشركات المساهمة بين حقوق المساهمين القانونية وهيمنة مجلس الإدارة ورئيسة عليها، دار أم الكتاب، بيروت، ١٩٩٦.

١٨- **فاروق إبراهيم جاسم**، حقوق المساهم في شركة المساهمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.

١٩- **فهد عبد الله الخضير**، المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢.

٢٠- **محمد توفيق السعودي**، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة عن أعمال الشركة، دار الأمين للمطبوعات، ٢٠٠١.

٢١- **محمد عبد الوهاب المحاسنه**، المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة، دار جليس الزمان، عمان، ٢٠١٠.

٢٢- **محمد عطا الله الناجي الماضي**، دور الهيئة العامة لسوق المال في حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢.

٢٣- **محمدي فتح الله حسين**، الشركات المساهمة والتجارية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٤- **مصطفى كمال وصفي**، المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

**ثالثاً: الرسائل العلمية:**

١- **تركي مصلح حمدان**، النظام القانوني لمجلس إدارة شركة المساهمة العامة، دراسة مقارنة بين القانون المصري والأردني، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨.

٢- **عبد الرحيم بنعيده**، مفهوم مصلحة الشركة كضابط التحديد اختصاصات ومسؤولية مجلس الإدارة والجمعيات العامة، دراسة تحليلية مقارنه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٣- **عبد الغني الأزهري**، التنظيم القانوني لرهن الأوراق المالية، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، ٢٠٠٦.

٤- **غازي شايف الأغبري**، النظام القانوني لإدارة شركة المساهمة في القانونين اليمني والمصري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٥- **فهد محمد حامد شداد الحبيبي العازمي**، مسؤولية أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة، دراسة مقارنة في القانون المصري والكويتي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٦- **محمد عمار تيبار**، نظرية الحقوق الأساسية للمساهم في شركة المساهمة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

٧- **وحي فاروق لقمان**، سلطات ومسؤوليات المديرين في الشركات التجارية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩.

**رابعاً: الدوريات والمجلات:**

١- **أحمد حمد الرشود**، مجلس الإدارة في ظل تقلص الدور الرقابي للمساهمين وهيمنة الجهاز التنفيذي للشركة المساهمة، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الرابع والسبعون، مطبعة كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢- **حماد مصطفى عزب**، حق المساهمين في الإعلام تجاه الشركة، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، العدد التاسع عشر، يونيو ١٩٩٦.

٣- **حمدي محمود بارود**، العضوية في مجلس إدارة شركة المساهمة، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد ١٢، عدد ٢، ٢٠١٠.

٤- **عبد الفضيل محمد أحمد**، حماية الأقلية من قرارات اغلبية المساهمين في الجمعيات العامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الأول، ١٩٨٦.

٥- **فريد مشرفي**، مسؤولية مجلس الإدارة في الشركات المساهمة عن أعمال العضو المنتدب، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد (٣ – ٤).

٦- **معتز نزيه محمد الصادق المهدي**، الإلتزام بالسرية والمسؤولية المدنية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

**خامساً: المنشورات والمقالات:**

١- **حسين نصار**، دليل حماية المساهمين من خلال الجمعيات العامة، إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية، القاهرة، ٢٠١٠.

٢- **مصطفى حسن بسيوني السعدي**، المسؤولية القانونية لمراقب الحسابات وبذل العناية المهنية في ضوء المعايير المصرية والأمريكية والدولية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣- توجيه رقم [EC/36/2007] للبرلمان الأوربي ومجلس الاتحاد الأوربي، بشأن ممارسة بنص حقوق المساهمين في الشركات المدرجة الصادر بتاريخ ١١ يوليو ٢٠٠٧.

٤- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، القاهرة، ٢٠١١.

## سادساً: المراجع باللغة الإنجليزية:


1- **Julia Bailey and Iain McCallum,** Chartered institute of Management Accountants, Company Law, Stage 3, Heinemann Professional Publishing, Oxford, 1990.

2- **Brenda Barrett,** Principles of Business law, First Edition, Thomson Learning, London, 2001.

3- **Nicholas Bourne,** Bourne on Company Law, Fifth Edition, Routledge, New York, 2011.

4- **Janet Dine,** Company Law, Third Edition, Macmillan, London, 1998.

5- **J.H Farrar,** Company Law, Third Edition, Butter Worths, London, 1991.

6- **Stephen Griffine,** Company Law Fundamental Principles, Third Edition, Longman, New York, 2000.

7- **Andrew Hicks and S.H. Goo,** Cases and Materials on Company Law, Sixth Edition, Oxford, University Press, Oxford, 2008.

8- **Denis Keenan and Sarah Riches,** Business Law, Fourth Edition, Pitman Publishing, London, 1995.

9- **Denis Keenan, and Keenanth Smith,** Smith and Keenan's Company Law, Seventh Edition, Pitman Publishing, London, 1987.

10- **J. F. Northey,** Introduction to Company Law, Fourth revised Edition, Butter Worths, London, 1987.

11- **M.C. Oliver and Enid Amarshall,** Company Law, 12th Edition Pitman Publishing, London, 1994.

12- **Mark Stamp and Link Laters,** Practical company Law, Volume (1), Sweet and Maxwell, London, 1998.

13- **Graham Stedman and Janet Jones,** Shareholder's agreements, Third Edition, Sweet and Max well, London, 1986

14- **C.D Thomas,** Company Law For Accountants, Second Edition, Butter Worths, London, 1988.

obeikandl.com

# ملخص ٢٠٠ كلمة

تناولت هذه الدراسة موضوع حقوق المساهم غير المالية في شركة المساهمة في التشريع المصري والتشريعات المقارنة، وذلك من خلال عرض حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة، حيث يمكن القول إن كل اختصاص من الاختصاصات المقررة للجمعية العامة هو حق لكل مساهم يستطيع الإسهام فيه وذلك لدوره البارز فيها، ويكون للمساهم حق إدارة الشركة وتسيير أعمالها عن قرب من خلال الترشح لعضوية مجلس إدارتها عند استيفائه لشروط العضوية المطلوبه ويستحق بذلك جميع الحقوق المقررة لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عرض حقوق المساهم الرقابية في شركة المساهمة حيث إن للمساهم حق الإشراف على جميع أمور الشركة والاطلاع على ما يجري داخل أروقتها وحقه إذا أصابه الضرر من قرار الأغلبية أو مجلس الإدارة مباشرة دعوى بطلان قرارات الجمعية العامة المخالفة أو دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة.

وكان محور هذه الدراسة الأساسي هو بيان أهمية الحقوق غير المالية للمساهم وتعريفه بها والوقوف على ماهيتها وكيفية ممارستها نظراً للضعف الذي يحيط بهذه الحقوق وعدم وعي الكثير من المساهمين لأهميتها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على قانون شركات الأموال المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أساسا، مع المقارنة بالقوانين الأخرى من أجل الاستئناس بأفكارها المتعلقة بالموضوع وذلك لمعرفة مدى التنظيم والحماية القانونية لهذه الحقوق.

ومن خلال هذه الدراسة وجد الباحث أن الواقع العملي يبين ضعف ممارسة المساهمين لحقوقهم غير المالية وعدم وعيهم لأهميتها، كما أن إهمال ممارسة المساهم لحقوقه غير المالية يترتب عليه إهدار الحماية المقررة له بالقانون ومن ثم إهدار حماية حقوقه المالية.

# 200 words Summary

This study examines the non-financial rights of shareholders in a joint stock company within both the Egyptian legislation and the comparative legislation through introducing the administrative rights of shareholders.

We can say that the function of the General Meeting is a right dedicated for each shareholder due to its prominent a role. A shareholder has the right to the company's management and to conduct its work closely through the candidacy for membership of the board of Directors when it meets the conditions of membership required, requiring all of the rights of the members of the Board of Directors, in addition to displaying the shareholders' control rights in the joint stock company where a shareholder has the right to supervise the company. A shareholder has the right, if affected negatively by the majority decision or by the Board of Directors, to have either a nullity suit for the General Meeting resolutions or a violation lawsuit against the liability of the members of the Board of Directors. The primary focus of this study is to show the importance of the non-financial rights of shareholders defining them and showing how to be exercised due to the weakness that surrounds such rights as well as the lack of awareness of a lot of shareholders.

This study is based on the law of the Egyptian capital companies No. 159 for the year 1981 mainly in comparison with other laws in order to draw on the relating ideas showing organization and the legal protection of such rights.

Through this study, the researcher found out that practically there are points of weakness in exercising the shareholders their non-financial rights and in their non-awareness for the importance of such rights. The neglect of the exercise of the non-financial rights of shareholders results in the waste of protection, reflected on the waste of the protection of the financial rights, prescribed by Law.

# الفهرس


| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة..... | ١ |
| **الفصل الأول** | |
| **حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة** | ٣ |
| **المبحث الأول: حقوق المساهم الإدارية في الجمعية العامة** | ٣ |
| **المطلب الأول**: حق الاشتراك في اجتماعات الجمعية العامة..... | ٤ |
| **الفرع الأول**: طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد..... | ٤ |
| **أولاً**: حق طلب انعقاد الجمعية التأسيسة..... | ٤ |
| **ثانياً**: حق طلب انعقاد الجمعية العامة العادية..... | ٥ |
| **ثالثاً**: اجتماع الجمعية العامة العادية بصورة استثنائية..... | ٦ |
| **رابعاً**: حق طلب انعقاد الجمعية العامة غير العادية..... | ٧ |
| **خامساً**: ضمانات حق طلب الانعقاد..... | ٨ |
| **الفرع الثاني**: حضور اجتماع الجمعية العامة..... | ٩ |
| **أولاً**: حق المساهم في الاشتراك في الجمعية..... | ٩ |
| ١- حضور المساهمين..... | ٩ |
| ٢- تقييد حق الحضور..... | ١١ |
| **ثانياً**: إثبات صفة المساهم..... | ١١ |
| ١- إثبات المساهم صفته في الشركات المقيدة في البورصة..... | ١٢ |
| ٢- إثبات المساهم صفته في الشركات غير المقيدة في البورصة..... | ١٢ |
| **ثالثاً**: حضور المساهمين بواسطة وكيل عنهم..... | ١٣ |
| **رابعاً**: ضمانات حق الحضور..... | ١٦ |
| **خامساً**: الواقع الفعلي للحضور..... | ١٧ |
| **المطلب الثاني**: حقوق المساهمين الحاضرين لاجتماع الجمعية العامة..... | ١٨ |
| **الفرع الأول**: إدراج الموضوعات ومناقشتها..... | ١٨ |
| **أولاً**: حق إدراج الموضوعات في جدول أعمال الجمعية العامة..... | ١٨ |
| **ثانياً**: حق مناقشة ومداولة الموضوعات في الجمعية العامة..... | ٢١ |
| **ثالثاً**: ضمانات الاشتراك في المداولات واستجواب أعضاء مجلس الإدارة..... | ٢٢ |
| **الفرع الثاني**: التصويت..... | ٢٣ |
| **أولاً**: طبيعة حق التصويت..... | ٢٣ |
| **ثانياً**: عدد الأصوات المقررة لكل مساهم..... | ٢٣ |
| **ثالثاً**: كيفية مباشرة حق التصويت..... | ٢٥ |
| ١- التصويت بالمراسلة..... | ٢٦ |
| ٢- التصويت الإلكتروني..... | ٢٧ |
| **رابعاً**: استبعاد حق التصويت..... | ٢٨ |
| ١- استبعاد حق التصويت كجزاء..... | ٢٨ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|


أ – عدم تنفيذ المساهم لإلتزاماته تجاه الشركة..... ٢٨
ب – تخلف المساهم عن حضور جلسات الجمعية العامة..... ٢٩
٢– استبعاد حق التصويت في حالة تنازع المصالح..... ٢٩
**خامساً:** التوكيل في التصويت..... ٣١
**سادساً:** ضمانات حق التصويت..... ٣٢

**المبحث الثاني: حقوق المساهم الإدارية في مجلس الإدارة.** ٣٣

**المطلب الأول:** حقوق العضوية في مجلس الإدارة..... ٣٤
**الفرع الأول:** حق الترشح لعضوية مجلس الإدارة..... ٣٤
**أولاً:** شروط التعيين في مجلس الإدارة..... ٣٥
**ثانياً:** قيود العضوية..... ٣٨
١– القيود القانونية..... ٣٨
أ – قيد الجمع بين عضوية مجالس متعددة..... ٣٨
ب – القيد الخاص بمجلس إدارة الشركات المشابهة أو المنافسة. ٣٩
ج – القيود الخاصة بضمان عدم استغلال عضو مجلس الإدارة لوظيفة عامة..... ٤٠
د – القيود الخاصة بأعضاء الهيئات النيابية والمجالس الشعبية المحلية..... ٤١
٢– القيود النظامية..... ٤٢
أ – شرط امتلاك عدد أدنى من أسهم الشركة وتقديمه على سبيل الضمان..... ٤٢
ب – شروط نظامية أخرى..... ٤٢
**ثالثاً:** حق الأفراد في الترشح لعضوية مجلس الإدارة..... ٤٣
**رابعاً:** تمثيل الشخص الإعتباري في مجلس الإدارة..... ٤٤
**الفرع الثاني:** الحقوق المترتبة على العضوية في مجلس الإدارة..... ٤٧
**أولاً:** حق طلب انعقاد مجلس الإدارة..... ٤٧
**ثانياً:** الإنابة في حضور إجتماعات مجلس الإدارة..... ٤٨
**ثالثاً:** حق المناقشة والتصويت على القرارات في مجلس الإدارة..... ٤٨
**رابعاً:** مكافأة أعضاء مجلس الإدارة..... ٤٩

**المطلب الثاني:** حق المساهم في ضمان احترام مصلحة الشركة..... ٥١
**أولاً:** الواجبات القانونية..... ٥١
١– الإمتناع عن الاقراض..... ٥١
٢– الإلتزام بحفظ السر..... ٥٢
٣– الإمتناع عن التبرع..... ٥٣
٤– الإمتناع عن منافسة الشركة..... ٥٣
٥– الإلتزام بالنزاهة..... ٥٤
٦– الإمتناع عن العمل..... ٥٤
٧ – الإمتناع عن إبرام عقود المعاوضات..... ٥٥
**ثانياً:** الواجبات الإتفاقية..... ٥٦

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|

## الفصل الثـــاني
## حقوق المساهم الرقابية في شركة المساهمة ٥٧

### المبحث الأول: حقق المساهم في الرقابة على أعمال الشركة. ٥٧


**المطلب الأول**: الإطلاع على المعلومات والحصول عليها..... ٥٨
**الفرع الأول**: حق المساهم في الإعلام..... ٥٨
**أولاً**: الإعلام بمكافآت مجلس الإدارة..... ٥٨
**ثانياً**: الإعلام بعقود الشركة التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة فيها..... ٥٩
**ثالثاً**: تقرير مراقب الحسابات..... ٦٠
**رابعاً**: تقرير مجلس الإدارة..... ٦١
**خامساً**: مشروعات القرارات في الجمعية..... ٦١
**الفرع الثاني**: حق المساهم في الاطلاع على المعلومات..... ٦٢
**أولاً**: مضمون حق الاطلاع..... ٦٢
١- مفهوم حق الاطلاع..... ٦٢
٢- محل حق الاطلاع..... ٦٣
**ثانياً**: كيفية مباشرة حق الاطلاع والتحقق من صحة المعلومات..... ٦٤
١- كيفية مباشرة حق الاطلاع..... ٦٤
٢- الرقابة على تقديم المعلومات إلى المساهمين..... ٦٤
**ثالثاً**: ضمانات حق الاطلاع على سجلات الشركة..... ٦٥

**المطلب الثاني**: هيئات الرقابة على الشركة..... ٦٦
**الفرع الأول**: مراقبة حسابات الشركة..... ٦٦
**أولاً**: حق المساهم في اختيار مراقب الحسابات..... ٦٧
١- أهمية تعيين مراقب الحسابات..... ٦٧
٢- تعيين مراقب الحسابات وإنهاء مهمته..... ٦٨
أ - انتهاء المدة المحددة للقيام بمهامه..... ٦٩
ب - الاستقالة أو الاعتذار عن القيام بمهام التدقيق..... ٦٩
ج - عزل مراقب الحسابات وتغييره من قبل الجمعية العامة.. ٦٩
٣- الشروط التي يجب توافرها في المراقب..... ٧٠
**ثانياً**: اختصاصات مراقب الحسابات ومسؤوليته..... ٧١
١- مهمة مراقب الحسابات..... ٧١
أ - حق الحصول على الأتعاب..... ٧١
ب - حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها..... ٧١
ج - دعوة الجمعية العامة للانعقاد..... ٧٢
د - مراقبة صحة انعقاد الجمعية العامة وحضور اجتماعاتها.. ٧٢
هـ - حق حضور جلسات مجلس الإدارة..... ٧٢
٢- مسؤولية مراقب الحسابات..... ٧٢
٣- ضمانات حق مراقبة حسابات الشركة..... ٧٣

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|


**الفرع الثاني:** التفتيش على الشركة..... ٧٥
**أولاً:** الغاية من التفتيش..... ٧٥
١- الغرض فى حق التفتيش على الشركة..... ٧٥
٢- شروط التفتيش..... ٧٦
**ثانياً:** إجراءات التفتيش..... ٧٧
١- طلب التفتيش ومرفقاته..... ٧٧
أ - طلب التفتيش..... ٧٧
ب - مرفقات الطلب..... ٧٨
ج - قيد الطلب وإيداعه..... ٧٨
د - التفتيش..... ٧٩
٢- نتيجة التفتيش..... ٧٩

**المبحث الثاني: الجزاء على المساس بحقوق المساهم الأساسية.** ٨١

**المطلب الأول:** بطلان قرارات الجمعية العامة..... ٨١
**الفرع الأول:** أسباب البطلان..... ٨٢
**أولاً:** مخالفة القواعد الشكلية أو الموضوعية المقررة قانوناً..... ٨٢
أ - مخالفة القواعد الشكلية..... ٨٢
ب - المخالفات الموضوعية..... ٨٣
**ثانياً:** البطلان الناشئ عن تعسف الأغلبية..... ٨٤
**الفرع الثاني:** أحكام دعوى بطلان قرارات الجمعية العامة..... ٨٤
**أولاً:** ميعاد رفع دعوى بطلان قرارات الجمعية العامة..... ٨٤
**ثانياً:** أصحاب الصفة في رفع دعوى بطلان قرارات الجمعية العامة..... ٨٥
**ثالثاً:** آثار الحكم بالبطلان على قرارات الجمعية العامة..... ٨٦
أ - آثار بطلان قرارات الجمعية العامة بالنسبة للمساهمين..... ٨٦
ب - آثار بطلان قرارات الجمعية العامة بالنسبة للغير..... ٨٦
**رابعاً:** وقف قرارات الجمعية العامة..... ٨٧

**المطلب الثاني:** مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة..... ٨٨
**الفرع الأول:** المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس الإدارة..... ٨٩
**أولاً:** المسؤولية المدنية..... ٨٩
١- الخطأ في الإدارة..... ٨٩
٢- المسؤولية الشخصية..... ٩١
٣- المسؤولية التضامنية..... ٩١
**ثانياً:** المسؤولية الجنائية..... ٩٢
١- المسؤولية الجنائية العامة..... ٩٢
٢- المسؤولية الجنائية الخاصة..... ٩٣
**الفرع الثاني:** حق المساهم في رفع دعوى المسؤولية عن أعمال الشركة..... ٩٤
**أولاً:** حق المساهم في استخدام دعوى الشركة..... ٩٤
**ثانياً:** حق المساهم في تحريك دعوى الشركة باسمه الخاص..... ٩٦
١- أساس مباشرة دعوى الشركة باسم المساهم..... ٩٦

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| ٢- شروط مباشرة دعوى الشركة باسم المساهم..... | ٩٧ |
| ٣- مصير التعويض المحكوم به في دعـوى الـشركة المرفوعـة مـن قبل المساهم..... | ٩٨ |
| **ثالثاً:** حق المساهم في الرجوع بدعوى فردية..... | ٩٩ |
| ١- الأساس القانوني لدعوى المساهم الفردية..... | ٩٩ |
| ٢- شروط ممارسة دعوى المساهم الفردية..... | ١٠١ |
| ٣- التمييز بين دعوى الشركة والدعوى الفردية..... | ١٠٢ |
| **الخاتمـــة**..... | ١٠٥ |
| **النتائـــج**..... | ١٠٥ |
| **المراجع**..... | ١٠٧ |
| **الملخص باللغة العربية**..... | ١١٥ |
| **الملخص باللغة الإنجليزية**..... | ١١٦ |
| **الفهرس**..... | ١١٧ |

obeikandl.com

University of Alexandria
Faculty of Law
Post- Graduate Studies

# The non – Financial rights of Shareholders in a joint stock company

To obtain a Master's Degree in Private law

*Adissertation prepared by*

Baraa Mohamad Jwayed

*Supervised by*

Professor
**Hany Dowidar**
Head of Department of Commerical & Maritime law
Faculty of Law- Alexandria University
Former Dean of the college of law of the Beirut Arab University & Sultan Qaboos University

2014 - 2015

obeikandi.com